الوقوف عليه **قوله** وانواعه اربعة قال استاذ شيخنا النوع والضرب
والصنف الفاظ متقاربة المعنى او متحدته عندهم بمعنى ان بعض افراده مسمي
بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية
انتهى وما يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع اصلي
بخلاف الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصالة والفرعية ثم ان
النوعية بالمعنى المنطقي تتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة
والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة
مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة
نوعا واحدا ونقلوا عن ابي عثمان المازني ان الجزم ليس باعراب فانواعه عنده
ثلاثة وانما كانت انواعه اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهو ثلاثة
وفصل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان
ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى انقار معرفة كل وملاحظة
لتحقق مطابقة العدد وانحصار انواع الاعراب في الاربعة المذكورة ظاهر لانه
لا بعض في الاخر الا حركة او سكون والسكون شي واحد وهو عدم الحركة والحركات
ثلاث وقد اعرب بالجميع وانواع الاعراب في الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر لا رابع لها
لان المعاني التي جي في الاسم بالاعراب لبيانها ثلاثة اجناس معنى هو عمدة في الكلام
لا يستغني عنه كالفاعلية ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية ومعنى
هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه لانه تارة يقع في حيز العمدة نحو جا غلام
زيد واخرى في حيز الفضلة نحو رايت غلام زيد فجعل الرفع علامة الفاعلية
والنصب علم المفعولية ولم يعكس لان الرفع اثقل من النصب لحصوله من استعمال
عضوين والفاعل اقل من المفعول فاعطي الرفع الذي هو اثقل للفاعل الذي هو
اقل واعطي النصب الذي هو اخف للمفعول الذي هو اكثر لتوازي فقلنا الفاعل
ثقل الرفع وخفة النصب كثرة المفاعيل وجعل الجر المتوسط بين الرفع
والنصب علم الاضافة للمناسبة في التوسط ولما كان المضارع محمولا في اعرابه
على الاسم كان له ثلاثة انواع من الاعراب كالاسم فاعرب بالرفع والنصب

اذلم

٩٢

اذلم يمنع منهما مانع ولم يعرب بالجر لانه لا يكون الا بالاضافة والافعال
لا تقبلها لان الاضافة اخبار في المعنى والفعل لا يصح ان يخبر عنه اصلا
فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم **قوله** رفع ونصب وقدم الرفع والنصب
للاشتراك فيهما والرفع لان الكلام لا يستغني عنه والجر لانه خاص بما هو اصل
والجزم اخر لانه خاص بما هو فرع اعتبر في ذلك الحمل على صناعة التعريفات
فالمشترك بمثابة الجنس فاستحق التقديم والمختص بمثابة الفصل فاستحق
التاخير وسياتي لذلك وجه اخر والرفع هو الضمير والواو والالف والنون
على وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به والرفع
بين اخواته والنصب هو الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون على
وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير احتياج الكلام اليها وبدا بالرفع
كما فعله كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم
بالنصب لانه اوسع مجالا لان انواعه اكثر ولان عامله قد يكون فعلا والعمل
له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه
بالاشرف قال ابو حيان ولو بدي بالجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب
اصل فيه لاتجه ايضا وبعضهم غير هاهنا عن الانواع بالالقاب وفي شرح
ابن قاسم على التسهيل ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا
ليس كذلك لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقي ومن قال القاب الاعراب
فمراده القاب انواع الاعراب وقال المصنف في شرح اللمحة لابي حيان
وقولنا انواعه اولى من قول المصنف تبعا لابن عصفور القابه لان
اللقب يساوي الملقب وقولنا رفع مثلا لا يساوي قولنا الاعراب بل هو
اخص منه فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب والاعراب
جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها **قوله** في اسم وفعل اي وكل من الرفع
والنصب يكون في اسم وفعل **قوله** نحو زيد يقوم فزيدا اسم مرفوع بالابتدا
ويقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ورفعهما الضمة

مخطوطات ... الرياض

Copyright © King Saud University